

لمصاحفة من يعمل خالد مشعل؟!

د. رفعت سيد أحمد

الاستخبارات والمصاحفة «الإسرائيليتان» تكشفان سرّاً خطيباً: مشعل أوقف أثناء العدوان على غزة عملية نوعية المقاومة يتمّ فيها اقتحام مستوطنات وأسر مئات الجنود الصهيانية ! الخطر الأكبر الذي سيدمرّ حماس هو إعلاء انتمائها الإخواني المدعوم قطرياً وتركيا على حساب انتمائها للفلسطيني !

لا مستقبل لفلسطين من دون عودة فورية وجادّة إلى خيار المقاومة وفق استراتيجية شاملة للتحرير ولن يتمّ ذلك بدون إقصاء الأبعين في السياسة والمفاوضات أمثال مشعل وأبو مازن من الخطا الاستراتيجي الكبير الذي يرتكبه حزب الله وإيران وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أن يقوموا بعملية غسيل سمعة أمثال خالد مشعل الذي وقف ضدّ سورية وثورة 30 حزيران في مصر... فهو سيظل إخوانياً أكثر منه فلسطينياً! ! مشعل وأبو مازن وجهان لعملة واحدة الأول مرهون لقطر والتنظيم الدولي للإخوان والثاني (أبو مازن) مرهون لخيار وادي عربة وأوسلو والمستفيد الوحيد منهما هو العدو الصهيوني.

يوماً إثر يوم «تكشف لنا أسرار جديدة» عن خالد مشعل، وبعض القادة السياسيين لحماس من العاملين في الخارج بشكل أساسي، يكشف لنا كيف أنهم كانوا (إخواناً) أكثر مما فلسطينيين). فقبل أيام نشرت الصحافة «الإسرائيلية»، معلومات استخبارية مهمة نشرها بعض الصحافيين أمثال (جايكي حوجي) وحملت عنوان «خالد مشعل عامه عملية نوعية خطيرة ضدّ «إسرائيل»، في أثناء العدوان على غزة التي سُمّيت وقتها بالجرف الضامد «أكثت فيها أنّ خالد مشعل تدخل شخصياً وبالتهديد المباشر للمقاتلين على الأرض داخل غزة من شباب حركة حماس، ليمنع قيامهم بعملية نوعية تمثّلت في خطف جنود صهيانية، وفي اختراق نوعي للمستوطنات عبر الأنفاق وفي تهديد لموسسات نافذة صهيونية، وأنّ تدخله إلى بنتائج إيجابية للقيام بعملية تنفيذية طلب أذنها أعدما هو وقادته المديانيون، حوالي 30 مقاتلاً من وحدة النخبة اختبروا للمشاركة في العملية، تمّ توزيعهم على عدة خلايا، وأحدة كانت مسكونة ومسؤولة عن السيطرة، والثانية عن أخذ الرهائن، والقة الثالثة حدّدت مهمّتها الهجوم على قوات الجيش الإسرائيلي الذين سيقتربون من منطقة تنفيذ العملية».

«كانت الخطة البسيطة لتحرير دراماتيكية، ولو أنها سارت كما أريد لها لن تكسر كانت لتغيّر مسار الحرب، الورقة القوية فيها هي عنصر المفاجأة، كان من المفترض أن يتسلل مسلحو حماس عبر أنفاق تحت أراضي إلى منطقة تحتها سياحوتان كيبونسات وبلدات قريبة ويقومون بعمليات قتل بحق المستوطنين، والعودة سريعاً قدر الإمكان إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، ومهمم العدد الأكبر الذي يستطيعون أسره من الرهائن، ومن ثمّ مفاوضة إسرائيل حول إطلاقهم مقابل أسرى من حماس».

كانت هذه لتكون عملية يتخرّدها صدامها لسنوات طويلة، وحدنا جبهة اليمن الأمل القدره التنفيذية للدراع العسكري، ويحقّق لها إنجازا لم يتحقّق مثله لسنوات منذ أسرها لشايط في حزيران 2006.

الفوة كانت جاهزة للخروج الى الميدان مزوّدة بالأموار المطلوبة ومعلومات حول أهدافها، ولكن قبل التحرك جاءت أوامر الإلغاء، رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، القاطن بعيدا في قطر، خشي من نتائج العملية، فرفض عليها الفيتو، وجود قادة الدراع العسكري في إقناعه بات جميعها بالفشل».

وفي تفسير رفضه للعجلة أوردت الصحافة «الإسرائيلية» - نقلًا عن تقارير لـ«الموساد الإسرائيلي» - حججا لا تليق بالمجاهدين - كما يطلق البعض على مشعل - وهي أنه خشي من الانتقام الإسرائيلي؛ ثم تقول الصحافة

«الإسرائيلية» المبنية على اختراق معلوماتي وسياسي «إسرائيلي» واسع؛ والتي تحدّثت عن انقسامات داخل حركة «حماس»، وعن الأدوار الغريبة والشاذة لخالد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحركة حماس - في مهادنة «إسرائيل» وحمانياتها من عمليات كذب الجناح المسلح لحركة حماس بجنون القيام بها أثناء العدوان على غزة في تموز 2014، حول هذه الرؤى تسجل ما يلي:

أولا : كما سبق وقلنا في أكثر من وسيلة إعلام مقروءة ومرئية أثناء العدوان الصهيوني الأخير على غزة في تموز 2014، إنّ حماس قد انقسمت إلى (حماسين) وأنّ هذا الانقسام سيزداد خلال المرحلة المقبلة، أولهما حماس الخارج بقيادة خالد مشعل والتي أعلّت ول حسبا تزلّ الالوية لانتمائها الإخواني على حساب انتمائها لفلسطين، و(حماس الداخل) التي كجم مرارة الواقع وتسوّته اعطت لفلسطين الأولوية قبل (الأوتنة) بالانكباب مذهب لم ولن تكن قسمة نهائية وفاصلة حيث نجد بها تتداخل، قبض قيادات وأفراد (الداخل) ويعلون من انتمائهم الإخواني على حساب فلسطين، وبعض عناصر (الخارج) يقدّمون فلسطين على الإخوان ومشروعهم الذي انهار وسقط؛ ولكن بالمعنى وفي الظروف العارضة، هناك حماس الإخوانية التي يهيمها تنظيم الإخوان وتطعيه وتحافظ عليه أكثر من حفاظها على فلسطين، وهذه (الرحماس) كثير من يعثر عنها هو المدعو (خالد مشعل)؛ أما(حماس الأخرى) التي تعطي لفلسطين الأولوية ولا تتخلى في الوقت ذاته عن إخوانيتها ولكن بطريقة أقل وضوحا، فأغلبها من شباب المقاومة المسلّح ومن الصف الثاني، مع قلة من قيادات الصف الأول من الداخل (داخل قطاع غزة).

إنّ هذا الانقسام هو الذي أودى بحماس ووضعهما في حالة تحكك وصراع داخلي شديد، وأنّ يها إلى هذه الحالة الصعبة في طريقة تعاطيها مع الواقع السياسي العربي الفلسطيني؛ وطالما هو مستمرّ فإن الكثير من المشكلات ستواجهها إلى ان يحسم الأمر وتتحوّل نهائيا إلى حركة مقاومة فلسطينية فقط ويسقط ويوضوح كامل وقاطع، وشروعها الإخواني الخارجي وخاصة شفه القائم على نهم الوصول إلى السلطة في مصر مجدداً وبأيّ ثمن، حتى لو كان التعاون مع استخبارات تركيا ولفتر ومن ثمّ «إسرائيل»، وهو مسار فشل واثّر سلبا عليها وسيظلّ - لانساف الشديد - مؤثرا!

ثانيا: أما ما نشرته الصحافة الصهيونية نقلًا عن تقارير لـ«الموساد» وأجهزة الأمن، عن دور تاريخي (طبعاً بالمعنى السلبّي) لخالد مشعل في إيقاف عملية فدائية كبرى لحركة حماس كانت ستتمّ وستغيّر مجرى الحرب والصراع فظنّي أنه صحيح، رغم أنّ الصهيانية وصحافة الاستخبارات مجرمين وكاذبين، إلّا أنّ خالد مشعل في هذا القرار لم يكن رئيسا للمكتب السياسي لحركة مقاومة لم كان الإخواني، والانتهازي لحركة مشعل؛ لأنّه كان متشغلا بالحسابات والمفاوضات ورود الفعل لتنظيمه الإخواني الدولي وموقف رايخته (قطر) وأمه الحنون الآن (تركيا)، ومفقيه الداعشي يوسف القرصاوي صاحب فتاوى دل والدماي الذي لا ينبغي له أن يقيم أيّ اعتبار للهن الذي سيبدعه إنّه (فهوم) ودافع عن اللهم والذين قتلوا - هكذا قالت الأرقام والحقائق على الأرض - بعد هذا الموقف أكثر مما كانوا سيقتلوا لو انه كان قد وافق على خطف الجناح المسلح لإلتحاق المستوطنات وخطف الأسرى الصهاينة. قد كان (مشعل) في هذا القرار ابن العقل والتاريخ الإخواني أكثر من كونه ابن فلسطين والمقاومة! لذلك، نلظن - وليس كل

البسباء

الظن إنمّ - أنّ الرؤية «الإسرائيلية» صحيحة! * * * * *
ثالثاً: نؤكّد أنّ كلّ محاولات (غسيل السمعة وموافق خالد مشعل وبعض قادة حماس ممن وقف ضدّ سورية وضدّ ثورة 30 حزيران في مصر) الذي تقوم بتحديدها به إيران وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تحت مسمّى (أولوية المقاومة) سوف ييوء بالفشل ويعدّ خطأ تاريخياً نزهه أصحابه عن ارتكابه، لأنّ أمثال خالد مشعل ومن يحمل نفس مواقفه الانتهازية والمعادية لسورية ولثورة 30 حزيران في مصر والتي حالت دون دخولها في سيناريو الإرهاب والقضي، إنّ هذه المواقف لم تتغيّر وهي (إخوانية) أكثر منها فلسطينية. ومن الخطأ الكبير غسيل سمعة أصحابها!

رابعاً: إذا ما نظرنا إلى المستقبل، سواء لحركة حماس أو للمقاومة في فلسطين بوجه عام، فإننا نعتقد جازمين أنّ تلخص (حركات المقاومة) من أمثال (خالد مشعل) بإبعادهم عن منطقة اتخاذ القرار، سيكون هو نقطة البداية الصحيحة، لإعادة بوضلة المقاومة إلى مسارها الصحيح، فأمثال مشعل، لم يخدموا سوى العدو الصهيوني والرابعة العربية والمشروع التفكيكي لأمّة بقيادة تركيا، وهي بالمحمل قوى معادية للمقاومة. إنّ قادة الحماسية من أمثال (خالد مشعل) خذوا العدو الصهيوني خلال السنوات الأربع الماضية عبر مواقفهم المتراجحة وكلامهم الكثير الذي بلا معنى، ومعاركهم الخاصة ضدّ الدول المرتكزة في المنطقة، وبإساحة مصر وسورية التي حتمتهم ثم خانوها مع جماعات الإرهاب من «داعش» إلى «الضرورة» والتي ساعدها والمال والمواقف وبإساحة مصر وسورية قد أعطتها لهم، وهذه بالمناسبة معلومات وليست تخيلات.

إنّ إقصاء أمثال خالد مشعل، الذي يحب الآن (قطر وتنظيمه الإخواني الدولي) أكثر من حبّه لفلسطين، هو نقطة البداية الجادة لتصبح مسار حركة حماس، إنّ ثمة أكثر من خالد مشعل داخل حركة حماس وداخل حركات المقاومة في فلسطين، ولن نستعيد هذه الحركات قوتها دونما إبعاد هؤلاء عن منطقة اتخاذ القرار، أمثال مثل أبو مازن في لعبة السياسة والمفاوضات التي لم توصل فلسطين إلا إلى الخسائر المتتالية منذ أوُسُو 1993 وحتى اليوم. ومن يرد خيراً بفلسطين فليعد إلى إبعاد هؤلاء جميعاً سواء أبو مازن في راء الله أو خالد مشعل في قطر عن القرار الوطني والتنظيمي الفلسطيني، وأنّ تتقدم قوى المقاومة والثورة بقيادات ورموز جديدة تليق بفلسطين، وأنّ تبني حركات المقاومة استراتيجية شاملة للمقاومة يتعاقق فيها الفعل السياسي مع الفعل المسلح دون التنازع، وتقدر من خلالها على الانتفاخ على قوى العدو والمساندة العربية في مصر وسورية ولبنان.

إننا نؤكّد ومن موقع تاريخي يدافع عن المقاومة منذ ثلاثين عاماً أنّ كلا من (خالد مشعل) و(أبو مازن) وجهان لعملة واحدة، الأول مرهون لفطر والتنظيم الدولي للإخوان والثاني (أبو مازن) مرهون لخيار وادي عربة وأوسلو! والمستفيد الوحيد منهما هو العدو الصهيوني ونؤكّد أنه إذا استمرّ أمثال خالد مشعل وأبو مازن يرضين فوق صدر حركات المقاومة والشعب الفلسطيني، معطلين استراتيجية التحرير والمقاومة ومفضلين انتماءاتهم البيولوجية وحساباتهم الأقليمية على حساب انتمائهم لفلسطين - فسدقوني - إخواني - ستخسر فلسطين كثيراً، وستعاني أكثر، وسيغرق العربي الصهيوني، لأنّ بداخلنا من ينفذ أجندته حرفياً، دون مللقة مدفع، فانتهوا يا أولي الألباب! اللهم قد بلغنا المقام، فضع

E – mail : yafahr@hotmail.com

القانون الدولي في فترة المنازعات الدولية

عصام الحسيني

الحرب أو المنازعات الدولية، تنتج علاقات قانونية محددة، بين كل الأطراف المتحاربة من جهة، وبين الأطراف غير المتحاربة من جهة أخرى. لقد عرف قديماً عبر تاريخ الحروب، ما سُمّي بقوانين الحرب والتدابير، والتي ملّت في حدّ ذاتها، فرعا من القانون الدولي... والقانون الدولي في فترة المنازعات المسلحة، الذي يعني كل المبادئ القانونية للاتفاقيات والتقاليد الدولية، التي تنظم العلاقات المشتركة في الحروب (كأشخاص القانون الدولي العام) بسبب استعمال وسائل وطرق إدارة النزاع المسلح، حماية الجرحى والمرضى، وأسرى الحرب، السكان المدنيين، ووضعّت مسؤولية دولية، ومسؤولية أشخاص محددين، لانتهائكم هذه المبادئ.

من هنا نشأت محاولات عديدة لـ«أنشئة» الحرب (مؤتمرات لاهاي) وتنظيمها، وإنّ كان القانون الدولي المعاصر، يقوم على مبدأ المنع العام باللجوء إلى الحرب ميثاق (بريان – كيلوغ) عام 1928، وميثاق الأمم المتحدة في المادة 22 الفقرة 4، والمادة 51.

لكن هذا المنع القانوني للدعوان، لا يعني اختفاء الأسباب المنتجة والسبّبة للحروب، والتي يدورها الإنسان، وأجبت ضرورة وجود مبادئ قانونية محددة في القانون الدولي، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول في فترة المنازعات المسلحة.
ومن الوثائق القانونية الدولية الخاصة بالحروب والمنازعات المسلحة، والتي تعتبر ذات أهمية مميزة، مؤتمرات (لاهاي) لعامي 1899 و1907. وقد أسست اتفاقيات (لاهاي) لتلنوز تجلي:

أولا: في اتفاقيات جنيف لعام 1949 والتي شملت مرضى وجرحى القوات المسلحة، وحماية الضحايا المدنيين، ومعاملة أسرى الحرب.

ثانيا: اتفاقيات جنيف لعام 1977 حين جرى اعتماد بروتوكولين إضافيين جنيفا باتفاقيات جنيف لعام 1949.

وتتواجد أيضاً في القانون الدولي المعاصر، مجموعة كبيرة من الوثائق القانونية الدولية التي تنظم المسؤولية القانونية لأفراد محددين عن جرائم ارتكبوها، وعن انتهاكهم لوسائل وطرق إدارة الحروب. ومن أهمّ تلك الوثائق:

- ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لعام 1945.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة لعام 1948.
- اتفاقية عدم قدام جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية لعام 1968.
- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:
- تسليم ومعاقبة مجرمي الحرب لعام 1946.
- معاقبة مجرمي الحرب والأفراد المرتكبين لجرائم ضدّ الإنسانية لعام 1970.
- مبادئ التعاون الدولي الخاصة بكشف، اعتقال، تسليم، ومعاقبة الأفراد المتورّطين في جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية لعام 1973.
- وما تمّ تقدّم، فإنّ منع الحروب والنزاعات المسلحة، هو أحد أهمّ أهداف القانون الدولي المعاصر، من حيث النظرية، ومن حيث ما يجب أن يكون.

لكن النظرية الأفلاطونية المثالية، لا تتوافق مع الواقع الإنساني منذ وجوده، والذي اقترن دائما مع النزاع الفردي والجماعي، من حاجاته الإنسانية الأولى المحدودة، إلى منبّهته ذات الحاجات اللامتناهية.

وفي تعامله مع الواقع القائم، هدف القانون الدولي، إضافة إلى محاولته منع الحروب، هدف إلى التخفيف من

بين مشهد ... (تتمة ص1)

وضع العناوين المألّفة في سلة «إنجازات» وحادثة لمصالح حلف الحرب، كان قليلا بتبنيان الهدف الحقيقي من وراء هذا الترويج، ألا وهو الإعلان عن تصاعيد الحرب على سورية وقوى المقاومة، لكن ما لم يتنبّه له المحتفلون بـ«الإنجازات»، أنّه في حالة الانتفاء الإيراني والثاني الروسي لا يمكن استتمار العناوين الثلاثة مجتمعمة.

في العنوان الأول، لم يحظ المرابطون إخفاءً إيرانياً، لا بل إن إيران تقوم بحرك واسع في مواجهة الحرب التي تشنّ على اليمن، وهي ولبسان أكثر من مسؤول رفيع، أعطت إشارات قوية بأن مسار المفاوضات حول برنامجها الإيراني غير مرتبط بموقفها من قضايا المنطقة، لا بل أصدرت مواقف عالية التبرّعة تضمّنت تحذيرات واضحة للملكة العربية السعودية من تداعيات مواصلة حربها على اليمن، وهي اقدمت على احتجاز سفينة أميركية بالقرب من مضيق هرمز، وهذا يحدث كلّ كالم عن إخفاءٍ إيراني. لا بل إن ما يؤكّد العكس ظهر في تصريحات وزير خارجية أميركا جون كيري ونظيره السعودي عادل الجبير (7 أيار 2015) وإعلانها عن هدنة لخمسة أيام ودعم الحوار بين المبعينين تحت مظلة الأمم المتحدة ومطالبة إيران بالضغط على الحوثيين للالتزام بالهدنة. وهذا تأكيد على دور إيران من جهة، وحراجة الموقف من استمرار التدخل العسكري في اليمن من جهة أخرى، وكذلك فشل أهداف الحرب.

أما بالنسبة إلى روسيا الاتحادية، فلم تصدر عنها إشارات تخل، لا بل على العكس فإنّ نسق السياسة الروسية تجاه قضايا المنطقة يشهد ارتفاعاً في وتيرته، وهذا ما يؤكّد مواقف وتصريحات المسؤولين الروس، وكذلك الإعلان الدائم عن تعزيز القدرات الروسية، ومؤخراً تمّ الإعلان عن جبل جديد من الدبابات الروسية الحديثة والفائقة الدقة. كما أنّ الصاروخية الأميركية المضوية في دول قريبة من روسيا والتي تشكل تهديداً للأمن القومي الروسي، لا تزال أزمة عالقة وشائكة، وعلى خلفية هذا الأزمة أوصلت روسيا رسالة قوية إلى أميركا وحلفائها بالتوقّل في الأراضي الجورجية عام 2008. ومن ثمّ السيطرة على شرق أوكرانيا من خلال حملاته، بالتالي فإنّ الموقف الروسي الحاد تجاه هذه المسألة سيكون أكثر حدّة في حال وسّعت الولايات المتحدة من نطاق نشر الدرع الصاروخية وتحديدا في المنطقة، خصوصاً بعدما تنسّب كلاً عن أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما سيطرح خلال لقائه قادة مجلس التعاون الخليجي، في «كامب دايفيد» منتصف أيار الجاري نشر الدرع الصاروخية في الخليج وتقديم ضمانات أمنية لهذه الدول، والكلام المُسرّب أكد سفير إحدى الدول الخليجية في الولايات المتحدة حيث قال (7 أيار

القانون الدولي في فترة المنازعات الدولية

آثار الحرب على المدنيين، أو تحييدهم، من خلال تنظيمه لهذه القوانين الإنسانية، الراجعة لمفهوم حقوق الإنسان في زمن المنازعات المسلحة.

الحياة لأفراد الحروب والنزاعات المسلحة، القائمة في منطقة الشرق الأوسط، نستعرض لمثال النزاع المسلح في اليمن، وحالة المدنيين، مقارنةً لما نصّت عليه القوانين الدولية.

ويعيداً عن شرعية أو عدم شرعية الحرب القائمة، ويعيداً عن طبيعة تصميتها بالحرب أو بالعدوان، نسال: ما هو وضع المدنيين، وما هي الحماية القانونية الدولية لهم؟ لقد فرضت القوانين، صراحةً أو ضمناً وبجانباً وجوبا على اليمن، منعت مجرميه، أيّ تقديمها لإغاثة إنسانية للشعب اليمني المدني بكل صوره، معرّضةً بذلك آلاف المصابين والمرضى اليميين لخطر الموت، بسبب نقص المواد الطبية اللازمة، بحجة الضرورات الحربية، ودون مراعاة لمفهوم حقوق المدنيين. كما أنّ تقارير المنظمات الدولية الإنسانية الحكومية وغير الحكومية، كانت قد حذرت من كارثة إنسانية وشيكة الوقوع، جراء النقص الحادّ في هذه المواد.

لقد طاول الضرف الجوي السعودي، معظم المرافق الحيوية الصحية الضرورية للمواطن اليمني، من محطات الطاقة، إلى المرافق الصحية، المرافق الاقتصادية، والبنى التحتية، مما هذد بنشوّه أزمة إنسانية صعبة، تهدد حياة الملايين من الشعب اليمني المدني بالموت.

إضافة إلى استهدافه لمجمعات سكانية مدنية، وقتله للنسبة الأكبر منهم، متدرّجاً بوجود أهداف عسكرية، ومدمراً لألاف المنازل، جاعلاً إحصاراً إلام الموت تحت الردم، أو التشردّ داخل الوطن أو خارجه.

لقد تجلّوا ابتداءً السعودي، ما نصّ عليه القانون الدولي زمن النزاع المسلح، إنّ لجبهة حرقه لقاعدة

أساسية، وهي عدم التعرّض للمدنيين وحمايتهم، أو لجهة حماية الأطفال والنساء، من لجهة عدم التسبّب لهم بأيّ ألام لا مبرّر لها.

لقد مارس الإعتداء السعودي، جريمة الإبادة الجماعية، التي يعاقب عليها القانون الدولي، من خلال قصفه لأهداف مدنية، وفي إجراء غير مبرر أو مفهوم، لا من الناحية

القانونية ولا من الناحية السياسية. وهذه الظاهرة العنيفة بحق المواطنين المدنيين اليمنيين لم يعرف حلالاً مشابهة لها، من حيث عدم السماح بوصول الإمدادات الإغاثية الإنسانية، إلا مع حالة حصار غزة من قبل الاحتلال الصهيوني، وهذا يساوي بين الإعتدابين في المفهوم القانوني الدولي.

أما عراية القرارات الدولية (فرنسا)، فقد أكدت على لسان رئيسها بتاريخ 5 أيار الجاري، ومن منبر نقاء العادة الخليلي، ووقوفها إلى جانب السعودية في عدوانها على الشعب اليمني، مع إبرام عقود لشراء طائرات فرنسية حربية لدولة خليجية، تنفيذاً لهذا العدوان وتمايداً فيه.

لقد تحوّلت القادة السعوديين، من وجهة نظر القانون الدولي، إلى قتلة للمدنيين المبعينين، بصفة مجرمي حرب، يمكن ملاحظتهم عبر محكمة العدل الدولية، أو عبر المحكمة الجنائية الدولية، أو عبر المحاكم الوطنية، بصفة أفراد أو جماعة.

لكن دبلوماسية (الشطلة) السعودية، تجعل من أمر الملاحقة القانونية مستبعدا، اقله في المدى المنظور، نظراً إلى تغليب المصلحة الخاصة للدول الفاعلة، على المصالح الإنسانية العامة، وأنّ كان ذلك في إطار الخروج على المبادئ الأساسية الدولية، لمانّ صلّ عليه ميثاق الأمم المتحدة، أو ما نصّت عليه كلّ الوثائق والمعهود والقرارات الدولية، الداعية إلى دعم السلم والأمن الدوليين.

لم يقدم المجتمع الدولي بكل مؤسساته الإنسانية والسياسية حتى اللحظة، أيّ دعم معنوي أو مادي لحالة المدنيين اليمنيين في حالة النزاع المسلح القائم، بدءاً من المؤسسة الدولية الأولى وهي الأمم المتحدة، مروراً بباقي المؤسسات الدولية الأخرى، مع الإلتغاف بالودعات الخجولة للاميّن العام للأمم المتحدة لوقف الحرب، في موقف غير مبرر في القانون الدولي، لبتراك المواطن اليمني المدني، من دون حقوقي تحميهِ وترعاه، وهي حالة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية، لكنها «مفهومة».

لقد اتحدت المال الخليجي مع الامبريالية الغربية، على حقوق الشعب اليمني، في حالة استلاب مستمرة لعقدرات العرب الاقتصادية، وفي ظل الغياب الكامل لعامل الوعي العربي، لتصبح أمام واقع أليم، يعيش خارج إطار القانون الدولي المعاصر، إنسان بلا حقوق ترعاه أو تحفظ كرامته، من فلسطين إلى اليمن.

المنطقة في مواجهة ... (تتمة ص1)

وقاعدته «إسرائيل»، كما لا تستطوع أن تمتلك مصادر الاستقرار واستمرار الفروة التي تغنيها عن الخارج. بالنتالي سيكون من يعارض أميركا في خندق ومن يواليها في خندق مقابل يتصارعان وتكون أميركا و«إسرائيل»، هما الحكم.

الثانية تقوم على فكرة عقد الصفقات المفردة مع مكونات محور المقاومة بما يعريها بالمواقف على الإضرار أميركا بمصالحها في المنطقة ومهادنتها هي ودأوتها وأتباعها بما يمكنها من إعادة مشروع السيطرة وفقاً لنمط النفس الطويل.

وفي التحليل العملي، حاولت أميركا جس النبض في إعمال السلوك الثاني أي منطق الصفقات، وكانت التجربة في سورية من خال ما اسمي اتفاق نزع السلاح الكيماوي، والتجربة الثانية في إيران من خال ما اسمي اتفاق الإطّار حول الملف النووي الإيراني. في التقييم الأولي ثم المعقق تبين لأميركا أنّ هذين الطرفين غير جازمين أو لا يتقبلان أصلاً فكرة الخطين والتنازل ولا يستجيبان لسياسة الاستنزاف والإيتراز، ما جعل أميركا توفّق مرة جديدة بفشلها بالمناورة وضلوك الدول إلى الدار من البوابة الخلفية، لذلك رأت أميركا أنّ المشروع الوحيد المتاح أمامها اليوم إذا استمرت متمسكة بفكرة السيطرة والاستعمار هو مشروع التقسيم، فأعتمدته وبدأت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

إنّ مشروع التقسيم الذي يبدون إخوان أميركا عائد إليه بشكل ينظرهما توعوضاً عن الإخفاق باتمات الكل ففرتت امتلاك الجزء، وشل الجزء الآخر يراّن الجزء الذي امتلكتة هنا تتمكّن «إسرائيل» من أمن بحرية في ظل انشغال الآخرين بحروبهم وفقرهم وجرائمهم ومتاعبهم.

أما ضمنون هذا المشروع فيبدو كما يلوح في المصارح التنفيذية الإسرائيلية ويتردد في وسائل الإعلام المروجة للسياسة الأميركية فيقوم على تقسيم 5 دول عربية إلى 18 دولة، ويتاول نفس الخرائط في شكل خاص كل من العراق

وسورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقسيم، فأعتمدته وبدايت تلوح أو تحضر لتطبيقه بدءاً من العراق.

سورية واليمن ولبنان والسعودية ويمكن

لا تلحق به بعض قتل أو بعد السعودية مع

إنشاء دولة للتقس